ويشير هذا في الواقع الى جانبين هامين ، فمن ناحية تفرض طبيعة صادرات اسرائيل وارداتها أن يبقى اقتصادها باستمرار جزءا من الاقتصاديات الاوربية. فأبرز صادراتها كما أسلفنا يتمثل في الماس المصقول ، وفي الموالح ، كذلك أبرز وارداتها تتمثل في الاحجار الكريمة والمعدات الميكانيكية والكهربائية وهي نوعيات من السلع ترتبط بأنماط الاقتصاد الصناعي ، أكثر مما ترتبط بالاقتصاديات النامية .

ومن ناحية أخرى ، فان هذا يشير الى أن اسرائيل تشعر بالاطمئنان ازاء تركز ما يقرب من ثلاثة أرباع تجارتها الخارجية في عدد محدود من الدول الصناعية المتقدمة ، التي تربطها بها علاقات خاصة وتقليدية تجعل هذا الجزء الضخم والمؤثر من التجارة الاسرائيلية في مأمن من التقلبات او الهزات ، ويجعل ادعاءها بأنها تمثل مركزا حضاريا وصناعيا وسط عالم متخلف ، هو العالم العربي ، يجد قابلية للتصديق لدى هذه الدول .

٥ ــ اننا نستطيع القول بأن هناك عددا من الدول في كل منطقة من مناطق العالم الرئيسية ، يمثل «ركائز» ثابتة للتجارة الاسرائيلية على مدى السنوات الخمس الاخيرة ، فهناك بريطانيا وألمانيا الغربية وهولنده وبلجيكا في أوربا الغربية ، وهناك نيجيريا واثيوبيا في افريقيا ، وهناك البرازيل والارجنتين وبيرو في امريكا اللاتينية ، وهناك اليابان وهونج كونج وتركيا وايران في آسيا ، ثم رومانيا والمجر وبلغاريا في اوروبا الشرقية .

ومع ان كل هذه الدول او بعضها ، يقدم الحد الادنى من التعاطف مع القضية العربية ، ممثلا في التصويت الى جانب العرب فيما يصدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة من قرارات سنوية تتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، الا أن واقع العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول واسرائيل يصبح مثار تساؤل ، عن طبيعة المنطق الذي يفصل به هؤلاء ما بين استعدادهم للوقوف الى جانب الحق العربي ، ومطالبتهم بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها بعدوان ١٩٦٧ ، وما بين استمرار تدفق تيار التبادل التجاري بينهم وبين اسرائيل ، وهو يمثل في ظروف الاحتلال نوعا من تدعيم القدرة الاقتصادية لها ، ومساعدتها على استمرار هذا الاحتلال .

٦ ــ ويقودنا ذلك الى مناقشة بعض « الحالات الخاصة » لبعض الدول في علاقاتها التجارية مع اسرائيل ، وما تنطوي عليه هذه الحالات من مدلولات سياسية . فعلى سبيل المثال ، قفزت ايران الى المركز العاشر في جدول الدول التي تصدر لها اسرائيل بعد ١٩٦٧ ، ولم تكن كذلك قبل العدوان ، وبدا حجم الصادرات الاسرائيلية اليها في تزايد مستمر ، من ١٠،٢٠ مليون دولار عام ١٩٦٧ الى ١٦،٦٠ مليون عام ١٩٦٨ ثم ١٩،٨٥ عام ١٩٦٩ ، و ٢٢،٣٠ عام ١٩٧٠ ، ومرة اخرى الى ٣٢،٨٨ مليون دولار عام ١٩٧١ ، فهل كانت ايران ــ الدولة الاسلامية ــ مستفيدا رئيسيا من العدوان الاسرائيلي على العرب ؟! ومن ناحية أخرى يبرز التطور الذي طرأ على حجم التبادل التجاري بين اسرائيل ورمانيا ، من ٥،٢٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ ، الى ٣٧،٢٣ مليون دولار عام ١٩٧١ . ويبدو واضحا أثر هذا التطور في موقف الحياد الذي تحاول رومانيا اتخاذه بين العرب واسرائيل ، حفاظا على مصالحها الاقتصادية مع اسرائيل .

الا أنه تجدر الاشارة الى موقف الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد . فلقد كانت صادرات اسرائيل اليه ١،٩٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ ، ووارداتها منه في نفس العام مليون دولار ، وقد أخذت هذا الارقام في التناقص بوضوح منذ العدوان ، حتى أصبحت صادرات اسرائيل له عام ١٩٧١ صفرا ، ووارداتها منه لا تتعدى ٠،٠٨ مليون دولار ، أي ٨٠ الف دولار .

خاتمة

لقد طرحنا في مقدمة هذه الدراسة سؤالين رئيسيين ، تعهدنا بأن يكون هدفها هو